

قضايا المرأة الاجتماعية

تلك هي الدفوع لاكثر مايرد من الحجج المعارضة لاشترك المرأة في الحياة العامة ، وعدم اقرار المساواة بينها وبين الرجل . غير أن ثمة أسباباً أخرى توجب هذا الاشتراك ، وتستدعي تلك المساواة . وهذه الاسباب لا ترجع الى انتفاء النقص في مواهب المرأة وكفاءاتها الجسدية والنفسية ، وهو ما فرغنا من اثباته ؛ بل تعود الى ضرورة تأمين الضمان الاجتماعي لكل المواطنين ، وتحقيق علاقات بين الجنسين ، متركزة على مبدأ الحق والعدالة ومستندة الى مفهوم الكرامة الانسانية .

إن كثيراً من الآفات الاجتماعية الخطيرة ، لا يمكن زوالها ، وتخليص المجتمع منها الا بايجاد العمل الضروري للأفراد ، رجالاً ونساءً : فالعزوبة والطلاق ، وتعدد الزوجات ، والبغاء ، هذه الماعولات الاربعة التي ليست سوى ظاهرات اجتماعية لنظام التملك والاستثمار في عهد الابوة ، لا تزول إلا بزوال العلل الباعثة لها ، وهي تتلخص بالفقر والاستبداد والجهل .

وسنرى الآن صفحة صفحة ، الى بعض شؤوننا الاجتماعية المقعدة لنلتمس لها حلاً على ضوء هذين المبدئين اللذين نعروضهما في هذه الدراسة الموجزة ، وهما المساواة التامة والاشترك الفعلي .

الزَّوْاج

العائلة هي الخلية الاجتماعية الأولى ، المؤلفة من الآبوين والأولاد ، وهدفها العناية بالتربية الصحيحة ، وبناء فكرة التضامن الاجتماعي . وهي رد فعل واعٍ وأكيد ، لا تعمق ماتنطوي عليه النفس الانسانية من فكرة استمرار حياة النوع ، وتنظيم هذه الحياة . والخصائص الاساسية التي يفرض الوجدان الاخلاقي توفرها في هذه العائلة هي :

أولاً : الحرية في الاختيار ، فلا ينبغي أن يشوب العقد شائبة من هذه العيوب المفسدة للرضى ، من إكراه أو خوف أو قصر ، او نحوها .

ثانياً : التفرد ، يعني لكل رجل اثني واحدة . وهذا شرط بديهي ، ينسجم مع فكرة الحب الزوجي ، الضروري في بناء الاسرة ، وبعد فالحب من صفات الوحدة .

ثالثاً : الديمومة والاستمرار ، يعني عدم انحلال العقد بالطلاق ، وهذه الصفة ضرورة قصوى لصالح الأولاد أولاً ، كما ان الشرف والإخلاص يقضيان على اتزوجين بعدم فسخ هذا العقد ، ثانياً .

هذه هي المبادئ التي تفرضها التربية القومية والمصلحة الانسانية ، غير أنه لدى التطبيق العملي ، فالأعراف والمواطف ، خلال التاريخ قد جعلت هذا العقد يمر بحالات وصور لا يدركها حصر :

فقد كان الزواج عند اليونان هدف سياسي ، الى جانب الهدف الديني ، وكان المراد من هذا العقد ، انشاء خلية لاستمرار بقاء الدولة المؤلفة من مجموعة هذه الخلايا . وعن ذلك ، فقد كانت القوانين اليونانية تفرض الزواج كوجبة على المواطنين ، وكانت طقوس دينية ، تحيط ظروف العقد ، كثيرة : كتقديم الضحايا للآلهة : أبولون ، وهيرا ، وافروديت ، واثينا ، تقرباً أو تزامناً لمباركة هذا الزواج وجعله صالحاً .

وعند الرومان ، كان العقد يستقي مشروعيته من القدرة الأبوية وقد عرفت روما في عصورها الاولى الزواج بمانوس ، وهو يقضي بجعل الزوجة مباشرة تحت حكم زوجها او ابيه يتصرف بها على هواه . ثم عرفت نوعاً آخر من الزواج ، هو الزواج بلامانوس الذي ترك المرأة بعض حقوقها الاساسية المشروعة .

ولما اكتسح برابرة الجرمن الدواة الرومانية ، لم يتمكن هؤلاء من فرض عاداتهم وتقاليدهم على البلاد الرومانية المتمدنية ، فلذلك بقي الرومان خاضعين لاحكام قوانينهم . اما الغزاة فالزواج عندهم كان يعني شراء المرأة ، ودفع الثمن : قسم الى وليها ، يعني رب العائلة والقسم الاخر لها .

اما في شريعة موسى ، فالزواج ديني محض ، ينعقد باشراف رئيس روعي يلفظ صلاة خاصة ويبارك الزوجين ثم يقدم لهما كأساً من الخمر يجرعانه حتى الثمالة ثم ينحطم الكأس ! . . .

وفي المسيحية ، فالعقد أيضاً ديني يتمقد أهدياً بأشراف أحد رجال الكهنوت المسيحي ، الذي يقدم الزوجة قطعة من النقود كرمز للمهر . وتلى صلوات خاصة لمباركة العروسين .

أما في الشريعة الإسلامية ، فقد عرف الزواج بأنه حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من العقد عليها مانع شرعي .

وقد ذكرت كتب الفقه هذه الموانع الشرعية الكثيرة والعقد ليس دينياً أصلاً ، ولكنه عقد مدني محض ، يبرم صحيحاً كاملاً بإيجاب وقبول من الزوجين العتيدين ، أو وكيليهما ، أو وصيهما ، بشهادة شاهدين لافترض فيهما العدالة . أما المهر فليس شرطاً للصحة ، ولكن تسميته من تمام العقد .

وفي القوانين المدنية الحديثة ، استقل عقد الزواج عن الدين وأصبح مدنياً يهدف : الاتحاد الشرعي بين شخصين ، من جنسين مختلفين ، يراد منه تأسيس عائلة جديدة .

وقد شجعت معظم هذه التشريعات ، على انشاء هذا العقد ، وفرضت للشباب المتزوجين امتيازات مرموقة ، وذلك في سبيل اكثار النسل وتنظيم حياة المجتمع . غير أن المشاهدات تثبت أن ثمة عوائق كثيرة ، تحول دون اقبال الشبان على هذا الأمر ، رغم جميع وسائل الاغراء والتشويق والتشجيع . وهذه المشاهدات تثبت أن السبب الاساسي الباعث على هذا الصدوف ، والحائل دون هذا الاقبال إنما هو الفقر . فالشاب الذي تفرض عليه النفقة يشعر في الغالب انه غير ميسور له ، تدارك المال اللازم لتأسيس أسرة ، والانفاق

على شريكة حياته ، وتأمين حاجاتها وحاجات أولادها ، واسباب رفايتهم ! .
ولو ان المجتمع أمّن للطرفين حق العمل ، لاختاف الامر
كثيراً ولاقبل كل فرد على بناء الاسرة فخلص المجتمع بالضرورة
من المعقم ، وكثير من النرور والآثام .
ان اشترك المرأة اصبح ضرورة لامفر عنها ولايمكن تجاهلها
مهما تومت المتزمتون ، وتشدد جماعة التراجع ! ..

الطلاق

الطلاق المحلل قانوني لعقد الزواج ، تفرضه الضرورة لدى فقدان التفاهم المشترك في الحياة العائلية . وهو رد فعل منطقي لانقطاع هذا الانسجام بين الزوجين .

في الشرائع القديمة : كل القوانين الحديثة ، وأكثر القديمة ، على مشروعيتها هذه الواقعة الاجتماعية . فالطلاق في شريعة موسى ، مسموح به ، لدى ثبوت الحياة الزوجية ، أو عند حصول بعض العاهات والأمراض المعدية ، التي تحتم استحالة الحياة المشتركة . والقوانين اليونانية كانت تفرض على الزوج المطلق وجائب مائة مرهقة .

وأما في الحقوق الرومانية ، فقد فتح باب الطلاق على مصراعيه حتى عهد الامبراطورية السفلى ، حيث حددت حالاته ، وقننت قواعده .

وبعد غزو البرابرة للامبراطورية الرومانية ، صار الطلاق على اطلاقه ، ثم أخذ يتراجع قليلاً قليلاً عن المجتمعات الغربية ، بذبح التعاليم المسيحية فيها . أما الشرائع الكاثوليكية ، فقد حرمت الطلاق تحريماً جازماً لقول السيد المسيح : « فليساها اثنين بعد ، ولكنهما

جسد واحد، وما جمعه الله فلا يفرقه انسان، - متى، ١٩، ٦ -
هذا، وبقية الفرق المسيحية، على تجويز الطلاق، في
حالات معروفة.

الطلاق في الاسلام: أما الشريعة الاسلامية، فهي على تجويز
الطلاق باعتبار عقد النكاح مدنياً محضاً. ولكنها أحاطته بقيود مالية
شديدة، كوجوب المتعة على الرجل، وهي قدر معلوم، من مال وثياب
يعطى للمطلقة كبة. والنفقة على الزوج في حال العدة لقوله تعالى:
« يا أيها النبي، إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن، واحصوا العدة،
واتقوا الله ربكم، لا تخرجوهن من بيوتهن، ولا يخرجن إلا أن
يأتين بفاحشة مبينة، تلك حدود الله، ومن يتعد حدود الله فقد
ظلم نفسه، لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» (سورة الطلاق ١)
وأحيط أيضاً بعقوبة أخلاقية شديدة، هي تحريم المطلقة ثلاثاً
على زوجها، إلا بعد أن تنكح رجلاً آخر، ويشاء هذا أن يطلقها
من جديد.

وقد مزجت الشريعة السمحاء، الطلاق، بفكرة الحلال والحرام
فقد روي في حديث مسنود، أن النبي عليه السلام قال: « أبغض
الحلال إلى الله الطلاق». وهذه فكرة لو أحسن فهمها، يرى المسلم
فيها وازعاً وجدانياً رائعاً، يجعله كثير الأناة والروية، قبل
الاقدام على هذا العمل الهادم للأسرة، ذي النتائج الخطيرة العديدة.

هذا، ولكن في التطبيق العملي، وفي المصور الإسلامية
المديدة، فقد أجاز الفقهاء انحلال عرى الحياة الزوجية، وهدم
العائلة، هذه الخلية الاجتماعية والأخلاقية، بمجرد قول الرجل:
أنت طالق، ولو كان هذا هازلاً أو مجنوناً أو مكرهاً أو سكراناً!
أما التشريعات المدنية الحديثة، فقد نظمت الطلاق تنظيمًا حسنًا
وقيدته بأسباب موجبة معينة. وذلك منعا لحديث كثير من الأخطار
التي تنجم عن انحلال عقد الزواج، وصيانة لحقوق الأطفال والمرأة
وسائر المواطنين، وحماية للمجتمع من عبث المغامرين والهواة!.

وقد حددت أسبابه الموجبة في شريعة ٢٧ تموز سنة ١٨٨٤ في
القانون المدني الفرنسي (بثلاثة: ١) الخيانة الزوجية. ٢) العاهات
المرضية الفظيعة، والغيبة المنقطعة. ٣) الإساءة، وقد تركت
لتقدير القاضي.

نتائجه: لعل النتائج الناشئة عن انحلال عقد الزواج من أخطر
الواقعات الاجتماعية التي تحيق بالمجتمع، وتنزل بالامة، وأمل تدخل
الشارع في أمور الطلاق، من أهم الواجبات التي تفرض على الدولة
التي تحمي الأفراد والجماعات من الشرور والآثام!.

وبعد، فالطلاق يهدم كياناتاً عائلية، وخلية اجتماعية عاملة في البناء القومي،
وتنشأ عنه كارثة اقتصادية تحيق بالزوج المطلق، وتدهور ذريع في نفسية
الأطفال، الذين تسليخ عنهم أمهم المطلقة، فيجرمون بالتالي، من
حرارة المظن الأمومي، وتتأصل في نفوسهم روح الشتائم والنقمة
على الناس والمجتمع.

وهو إلى ذلك يتناقى والكرامة الانسانية ، والوجدان الاخلاقي ،
الذي لا يطمئن لوضع المرأة المطلقة الاجتماعي ، التي غالباً ما تبقى
دون تزوج ولا تسمح لها الظروف الاجتماعية بالعمل ، فيقتضي بها الامر
الى احدى نتيجتين : اما التكسب بمجسدها ، والمتاجرة بصونها وحياتها ،
واما مصابرة الزمن وتحمل شظف العيش وألم الحرمان ، إن كان
ثمة بقية من مال وأهل وحياء . .

أسبابه : مهنا قيل في شجب الطلاق وتحريمه ، وتقرير تنافيه
مع مبادئ الاخلاقية والمصالح القومية ، فهو ضرورة اجتماعية لامفر
عنها ، مادام النظام الاجتماعي القائم لا يحرم المتاجرة بالأعراض ،
ولا يهيئ عملاً للجنسين ، ولا يحقق المساواة بينهما .

نعمي ايضاً أن نقول : مادام القانون لا يتدخل في حال انعقاد العقد ،
ولا يفترض وجوب توفر بعض شروط أساسية في الزوجين العتيدين
فإن الطلاق سيبقى ، ويجب ان يبق ، ضرورة لامناص عنها ، في
حياة الناس . ولكن إذا فرض وان الدولة تولجت امر تنظيم
الزواج فيما لها من وظائف كثيرة ، وفرضت على طالبيه من الجنسين
إبراز وثائق وتقارير تثبت ان لهما عملاً مثلاً ، وأنهما من ذوي
الاجسام السليمة من الأمراض وتثبت البراءة عن العقم وعدم التفاوت
البعيد في السن ، وما الى ذلك من الاسباب التي تعمل في إثارة
الطلاق ؛ وبعد ذلك او قبله ، إذا توفر هذا التفاهم المشترك على
إبرام العقد ، فمن المعقول جداً ان تتدنى حوادث الطلاق تدنياً

محسوساً فيخلص المجتمع أو يكاد ، من هذه الآفة الهدامة في البنيان القومي والانساني . وبعد ، فاشترك المرأة في الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل ، ينميان فيها الشعور بالكرامة ، والحس بالمسؤولية ، وتشعر بعين الوقت أنها « المواطن ، الكامل الاهلية ، الذي لا يتصرف به كما يتصرف بالسلع والعروض .

وبذلك ، لا تبقى المرأة التي انفصلت عن زوجها ، عبئاً على المجتمع ولو كان ثمة من يحمل هذا العبء ، بل تتمتع عندئذ العمل الحر الشريف لتوفير نفقات عيشها ، وتدارك أسباب رفاها وطمأنينتها .